

الملخص

التقرير الاقتصادي للفصل الثاني 2016

شهد الاقتصاد العراقي خلال الفصل الثاني 2016 استمراراً لمظاهر حالة الركود او الانكماش الاقتصادي على الرغم من الارتفاع المتحقق في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والذي يعزى الى زيادة كميات انتاج النفط الخام بنسبة (21.4%) عن الفصل الثاني/2015. وتمثلت تلك المظاهر بالتراجع الحاصل في معظم مؤشرات قطاعات الاقتصاد الكلي لاسيما الانتاجية والخدمية، اذ شكل نشاط قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ما نسبته (4.3% و 0.8%) على التوالي، فيما شكل قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ما نسبته (9%) من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، فيما اظهرت المؤشرات تراجع القيمة المضافة لنشاط قطاع النفط الخام بالاسعار الجارية بنسبة (22.9%) نتيجة للانخفاض الحاصل في اسعار النفط في الاسواق العالمية، فيما ظل معدل التضخم دون مستوى (2%)، وسجل عرض النقد بمعناه الضيق والواسع تراجعاً في معدلات نموه، فيما سجل عجز الموازنة العامة للدولة (3.2) ترليون دينار نتيجة لاعتماد الموازنة على النفط الخام كمصدر رئيس للايرادات والذي يعزى الى انخفاض قيمة صادرات النفط الخام بمقدار (7.6) مليار دولار عن الفصل الثاني 2015 كما اظهرته بيانات الميزان التجاري ومن هنا تبرز اهمية إحداث تحولات في البنية الاقتصادية لتتويع مصادر النمو من خلال سياسة اصلاح القطاعات الاخرى غير النفطية وتطويرها فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص على اداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية الامر الذي سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وسيسهم في استقطاب المزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الانتاجية.

وفيما يلي ابرز المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي للفصل الثاني 2016:

- سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفصل الثاني /2016 إرتفاعاً بنسبة (9.1%) قياساً بذات الفصل من العام السابق ليسجل (47.9) ترليون دينار، اي ما يعادل (40.5) مليار دولار مقابل (43.9) ترليون دينار للفصل الثاني 2015، اي ما يعادل (37.7) مليار دولار،

ويعزى الارتفاع الحاصل في الناتج الحقيقي إلى زيادة كميات انتاج النفط الخام بنسبة (21.4%) عن الفصل الثاني/2015.

- سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال الفصل الثاني 2016 إنخفاضاً بنسبة (-12.5%) قياساً بذات الفصل من العام السابق ليلغ (48.2) ترليون دينار، اي ما يعادل (40.8) مليار دولار مقابل (55.1) ترليون دينار، اي ما يعادل (47.2) مليار دولار للفصل الثاني 2015.

- سجل مؤشر التضخم الاساس للاقتصاد العراقي مقاساً بالتغير النسبي للرقم القياسي بعد أستبعاد كل من المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضر)، ما نسبته (1.9%) مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق. وسجل مؤشر التضخم العام خلال الفصل الثاني 2016 مانسبته (1.6%) عن معدله المسجل للفصل ذاته من العام 2015.

- سجل رصيد عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 نهاية الفصل الثاني 2016 انخفاضاً بنسبة (-2.6%) قياساً بذات الفصل من العام السابق ويعزى ذلك الى انخفاض الودائع الجارية بنسبة (-6.2%) مشكلة ما نسبته (42.8%) من عرض النقد، في حين سجلت نسبة مساهمة العملة خارج البنوك من عرض النقد (57.2%)، وسجل عرض النقد بمفهومه الواسع M2 (السيولة النقدية) انخفاضاً بنسبة (-3.2%) ليصل الى (86751) مليار دينار نهاية الفصل الثاني 2016/ مقابل (89630) مليار دينار نهاية الفصل الثاني/ 2015.

- سجلت الأحتياطيات الأجنبية نهاية الفصل الثاني من عام 2016 (56.2) ترليون دينار مقارنة بـ (74.8) ترليون دينار نهاية الفصل الثاني من عام 2015.

- بلغ سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي عبر نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي (نقد، تعزيز رصيد حسابات المصارف في الخارج) (1190) دينار عراقي لكل دولار أمريكي بعد ان تم توحيد اعتباراً من 2016/1/1، فيما سجل هذا المعدل في السوق الموازية للفصل الثاني 2016/ انخفاضاً بلغت نسبته (-2.2%) مقارنة بالفصل المماثل من عام 2015، اذ بلغ (1275) دينار لكل دولار امريكي مقابل معدل سعر بلغ (1304) دينار لكل دولار امريكي.

- أجرى البنك المركزي تخفيضاً لسعر الفائدة الأساس (Policy Rate) من (6%) إلى (4%) سنوياً إستناداً لمتطلبات السياسة النقدية ولتقليص الفجوة بين الفائدة المدفوعة والمستوفاة اعتباراً من 2016/3/1.

- ازداد اجمالي رؤوس اموال القطاع المصرفي خلال الفصل الثاني 2016 بنسبة بلغت (11.7%) مقارنة بالفصل الثاني 2015 ليسجل ما مقداره (10.4) ترليون، مقارنة بـ (9.3) مليار دينار خلال الفصل الثاني من عام 2015 تركزت الزيادة في رؤوس اموال المصارف لدى المصارف الأهلية مشكلا نسبة مساهمة بلغت (78.3%) من اجمالي رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق والبالغة (8.1) ترليون دينار، أما المصارف الحكومية فشكلت نسبة (21.7%) من إجمالي رؤوس الأموال والبالغة (2.3) ترليون دينار.

- سجلت الموازنة العامة للدولة خلال الفصل الثاني 2016 عجزاً مقداره (-3.2) ترليون دينار مسجلة ما نسبته (6.6%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مقارنة بعجز مالي قدره (-0.6) ترليون دينار للفصل الثاني من العام السابق .

- سجلت فقرة الميزان التجاري للفصل الثاني 2016 في ميزان المدفوعات فائضاً بلغ (2690) مليون دولار اغلبها جاء من عوائد تصدير النفط الخام البالغة (7045.7) مليون دولار، فيما سجلت فقرة صافي حساب الخدمات عجزاً مقداره (605.9) مليون دولار ويعزى ذلك الى زيادة مدفوعات تكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات، كما سجل حساب الدخل الاولي هو الاخر عجزاً مقداره (211.7) مليون دولار، فيما سجل حساب الدخل الثانوي فائضاً مقداره (239.5) مليون دولار، وتجدر الاشارة الى ان الحساب الرأسمالي قد سجل عجزاً مقداره (0.4) مليون دولار، اما الحساب المالي فسجل انخفاضاً مقداره (771.4) مليون دولار بضمنه الاصول الاحتياطية للبنك المركزي العراقي التي سجلت هي الاخرى انخفاضاً بمقدار (2233.6) مليون دولار.